تأويل آيات الصّفات بين النّفي والإثبات

الدكتور عبد الغاني عكاك كلية العلوم الإسلامية جامعة الجزائر "1"

المقدّمة

معرفة اللّه بصفاته الواجب ثبوتها له على وجه اليقين، من الفرائض التّي يجب على المسلم السّعي لتحصيلها، وقد تكفّل اللّه بتيسير هذه المعرفة من خلال عرضه لأسمائه الحسنى وصفاته العليا في نصوص الوحي التّي جاءت في الكتاب والسنّة، غير أنّ بعض هذه النّصوص ذكرت الصّفات بما يوهم ظاهرها التّشبيه، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾[المائدة 64] وقوله:﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥۚ لَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[القصص 88] وقوله:﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾[المؤمنون 27] وقوله عليه الصّلاة والسّلام: ((إنّ اللّه عزّ وجل يقول يوم القيامة : يا ابن آدم مرضت فلم تعدني قال: يا ربّ كيف أعودك وأنت ربّ العالمين؟! قال: أما علمت أنّ عبدي فلانا مرض فلم تعده أما علمت أنّك لو عدته لوجدتني عنده))[1]وقوله: ((يترل ربّنا تبارك وتعالى كلّ ليلة إلى السّماء الدّنيا حين يبقى ثلث اللّيل الآخر يقول: من يدعوني فأستجيب له، من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له))[2] ومع ذلك فلقد كان صحابة رسول اللّه ﷺ رضي اللّه عنهم يسمعون ذلك، فيؤمنون به و لم يبلغنا أنّ أحدا منهم التبس عليه فهم شيء من ذلك فأخذ يسأل ليكشف شبهته، مع اختلاف عقولهم ومداركهم، وقد كانوا يسألون عن أمور الصّلاة وسائر العبادات والمعاملات، فلو سألوه لنُقِل ذلك إلينا،

---

(1) مسلم، كتاب: البر والصّلة والآداب، باب: فضل عيادة المريض عن أبي هريرة ﷺ رقم 2569.

(2) البخاري، كتاب: التّهجّد، باب: الدّعاء في الصّلاة من آخر اللّيل عن أبي هريرة ﷺ رقم 1145.

لأنّه ممّا تتوافر الدّواعي على نقله، فدلّ هذا أنّهم فهموا ذلك وعقلوه في يسر وسهولة، قال تقيّ الدّين المقريزيّ (ت 845 هـ): "من أمعن النّظر في دواوين الحديث النّبوي ووقف على الآثار السّلفيّة علم أنّه لم يرد قط من طريق صحيح ولا سقيم عن أحد من الصّحابة، على اختلاف طبقاتهم وكثرة عددهم، أنّه سأل رسول اللّه عن معنى شيء ممّا وصف به الربّ سبحانه به نفسه الكريمة في القرآن الكريم وعلى لسان نبيّه، بلّ كلّهم فهموا معنى ذلك وسكتوا عن الكلام في الصّفات، ولا فرّق أحد منهم بين كونها صفة ذات أو صفة فعل، وإنّما أثبتوا له صفات أزليّة من العلم والقدرة والحياة والإرادة والسّمع والبصر والكلام والجلال والإكرام والجود والإنعام والعزّ العظمة، وساقوا الكلام سوقا وهكذا أثبتوا رضي اللّه عنهم ما أطلقه اللّه على نفسه الكريمة من الوجه واليد ونحو ذلك، مع نفي مماثلة المخلوقين، فأثبتوا بلا تشبيه ونزّهوا من غير تعطيل، ولم يتعرّض مع ذلك أحد منهم إلى شيء من هذا، ورأوا بأجمعهم إجراء الصّفات كما وردت، ولم يكن عند أحد منهم ما يستدلّ به على وحدانية اللّه تعالى وعلى إثبات نبوّة محمّد ﷺ سوى كتاب اللّه، ولا أحد عرف منهم الطّرق الكلاميّة ولا مسائل الفلسفة "[1] لكنّ الأمر لم يبق على ما كان عليه فبعد انتشار الإسلام في بلاد الشّام والعراق وفارس أسلم الكثير من أهل تلك البلدان، وبقيت في نفوس بعضهم شوائب من مذاهبهم الذي كانوا عليها، مثل بعض معاني التّشبيه والتّجسيم، فأخذوا يقحمونها في العقيدة، حيث كانوا يفسّرون الإسلام على ضوء رواسب مللهم ونحلهم، ومنهم من لم يسلم إلاّ ظاهرا فأخذ يدسّ تلك المفاهيم بقصد إفساد المعتقد الإسلامي وتحريفه كما هو شأن الفرق الباطنيّة، فكانوا يعتقدون أنّ اللّه على هيئة الأجسام فيلحقه من الأحكام ما يلحقها، وأنّه يماثل في أوصافه وأفعاله المخلوقات، مستدلّين

(1) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار 3/ 420.

في ذلك بالنّصوص القرآنيّة والأحاديث النّبويّة التّي ذكرت الصّفات بما يوهم ظاهرها التّشبيه، ومن الذّين تأثّروا بالتّجسيم هشام بن الحكم[1] الذّي كان يرى أنّ اللّه جسم محدود عريض عميق طويل، غير أنّه جسم ليس كالأجسام[2] وكان مقاتل بن سليمان[3] يرى أنّ اللّه جسم وإنّه جثّة على صورة الإنسان وله جوارح وأعضاء من يد ورجل ولسان ورأس وعينين، لا يشبه غيره ولا يشبهه غيره.[4]

وبالمقابل ظهر من ينفي الصّفات كالجهم بن صفوان (ت 128 هـ) الذي قال: لا أصف اللّه بوصف يجوز إطلاقه على غيره، كشيء وموجود وحي وعالم ومريد لأنّه بزعمه يفضي ذلك إلى التّجسيم[5]وانجرّ عن هذا التّساؤل عن كيفيّة التّعامل مع آيات الصّفات، هل نسكت عن بيان معانيها ونفوّض علمها إلى اللّه جريا على منهج الصّحابة وجماهير السّلف عن الكفّ عن الخوض فيها؟ أم نؤوّلها وفق أساليب اللّغة الحمّالة لأوجه الحقيقة والمجاز والكناية؟

تكفلّ العلماء قديما وحديثا بالإجابة على هذه الأسئلة، وقدّموا الإجابات لحلّ تلك الإشكالات فأوصوا بعدم الخوض فيها وتفويض معانيها للّه، سيرا على نهج السّلف الصّالح والرّعيل الأوّل من المسلمين، كما أباحوا تأويلها إذا وقع تفسيرها

---

(1) هشام بن الحكم متكلّم شيخ الإماميّة في وقته، متكلّم مال إلى التّجسيم اختلف في سنة موته منهم من جزم أنّه سنة 190 هـ ومنهم من جزم أنّه في سنة 179 هـ. الزّركلي: الأعلام 85/8.

(2) انظر: أبو الحسن الأشعري: مقالات الإسلاميين 102/1 ـ 104 البغدادي: الفرق بين الفرق ص 65 ـ 68 الشّهرستاني: الملل والنّحل ص 148.

(3) مقاتل بن سليمان من كبار المفسّرين لكنّه كان متروك الحديث قال عنه أبو حنيفة: أتانا من المشرق رأيان خبيثان جهم معطّل، ومقاتل مشبّه، قال عنه الذّهبي كبير المفسّرين أبو الحسن مقاتل البلخي أجمعوا على تركه توفّي في حوالي 150 هـ. سير أعلام النّبلاء 201/7 ـ 202.

(4) انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري 258/1 ـ 259.

(5) انظر: مقالات الإسلاميين 312/1 الفرق بين الفرق ص 211 ـ 212.

تفسيرا ظاهريا مفضيا للتّشبيه، واشترطوا أن يكون التّأويل منضبطا بضوابط الشّرع ذاته، واستقرّ الأمر على هذا النّحو عند جماهير المسلمين، وقد عبّر الإمام إبـــراهيم اللّقاني (ت 1041 هـــ) على هذا الاتّجاه في منظومته (جـــوهرة التّوحيـــد)[1] بقوله: وكلّ نصّ أوهما التّشبيها أوّله أو فوّض ورم تتريها[2] وهذا يعني أنّه ينبغي أن نتعامل مع النّص الموهم للتّشبيه بتأويله أو تفويض معناه إلى اللّه، إذا عجزنـــا عـــن الغوص في معانيه، مع وجوب تتريهه سبحانه وتعالى عن مشابهة الخلق.

غير أنّ بعض العلماء أنكر هذا ومنع التّأويل بحجّة أنّه تحريف للنّص، حتّى قـــال أحدهم: "ومعناه المبتدعـــ أي التّأويلـــ صرف اللّفظ علـــى ظـــاهره الـــرّاجح إلى احتمال مرجوح لقرينة، فهو بهذا المعنى تحريف للكلام عن مواضعه، ثمّ قـــال: وإن تعجب فاعجب لهذه اللّفظة النّابية التي يستعملها الأشاعرة مع النّصوص وهي أنّها توهم التّشبيه ولهذا وجب تأويلها، فهل في كتاب اللّه إيهام؟! أم أنّ العقول تتوهّم والعقيدة ليست مجال توهّم". [3]

وهنا نتساءل بأيّ الرّأيين نأخذ؟ وأيّ المسلكين نتّبع؟ هذا ما سوف نكشف عنه أثناء تحرير هذه المسألة لحاجتنا إليها في المباحث المرتبطة بالتّفسير، وهي مطلب ملحّ للطّلبة المهتمّين بالدّراسات القرآنيّة عموما والعقديّة خصوصا.

---

(1) جوهرة التّوحيد: أحد أهمّ متون علم العقيدة عند أهل السنّة من الأشاعرة، وهي منظومة تتـــألّف مـــن 144 بيت شعر شرحها صاحبها وهو من فقهاء المالكيّة في ثلاثة شروح أكبرها سمّاه عمدة المريد لجـــوهرة التّوحيد، وقد اعتنى العلماء بشرحها من بعده، من أهمّ شروحها شرح العلاّمة إبـــراهيم البيجـــوري (ت 1276 هـــ) شيخ الأزهر سابقا، سمّاها: تحفة المريد على جوهرة التّوحيد.

(2) إبراهيم البيجوري: تحفة المريد على جوهرة التّوحيد ص 107 ـــ 108.

(3) هذا القول للدّكتور سفر بن عبد الرّحمن الحوالي: منهج الأشاعرة في العقيدة ص 30 ـــ 31 .

ولّما كان الحكم على الشّيء فرعا عن تصوّره كما يقولون، فإنّني سأبدأ بتعريف التّأويل ثمّ أعرض ضوابطه وأنواعه، وأختم بعرض نماذج من النّصوص معتمـــدا في ذلك على بيانات النّصوص الشّرعية ذاتها، وشـــروح المفسّـــرين مـــن المتقـــدّمين والمتأخّرين.

أوّلا: تعريف التّأويل

التّأويل لغة: البيان والتّفسير، وتفسير الشّيء إيضاحه وتبيانه[1]ومنه قوله تعـــالى علــــى لســــان يعقــــوب عليه السلام:﴿ **وَكَذَٰلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ** ﴾[يوسف 06] وقوله عليه الصّلاة والسّلام لابن عبّاس: ((اللّهمّ فقّهـــه في الدّين وعلّمه التّأويل))[2] وهذا المعنى هو المقصود من قول ابن جرير الطّبري (ت 310 هـــ) أثناء تفسيره للقرآن: "القول في تأويل قوله تعالى، أي تفسيره، ومـــن معانيه: المرجع والمصير[3] ومنه قولـــه تعـــالى:﴿ **فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا** ﴾[النّساء59] وهذا المعنى قريب من الأوّل، فتفسير الكلام هو المعنى الذّي يرجع إليـــه التّأويـــل، ويراد به أيضا: الحقيقة التّي يصير إليها الشّيء، كما في قوله تعالى: ﴿ **وَقَالَ يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَٰيَ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَعَلَهَا رَبِّي حَقّٗا** [يوسف 100] أي حقّقها في الواقع ، ومهما يكن فإنّ التّأويل في النّهاية يصبّ في مقصد واحد وهو المعنى الذي يرجع إليه اللّفظ الذّي نريد معرفته.

---

(1) ابن منظور: لسان العرب 133/1.

(2) أحمد، عن عبد اللّه بن عبّاس رقم 2397 إسناده قويّ على شرط مسلم.

(3) لسان العرب 134/1

اصطلاحا:عرّفه الآمدي (ت 631 هـ) بقوله: هو حمل اللّفظ على غير مدلوله الظّاهر منه مع احتماله له.(1)

فقوله حمل اللّفظ على غير مدلوله الظّاهر منه: احتراز عن حمله على نفس مدلوله إذ يصبح تفسيرا **وقوله مع احتماله له:** احتراز عمّا إذا صرف اللّفظ عن مدلوله الظّاهر إلى ما لا يحتمله، فإنّه لا يكون تأويلا صحيحا.

والذّي نفهمه من هذا التّعريف أنّ التّفسير والتّأويل يشتركان في هدف واحد، وهو السّعي لمعرفة معنى النّص، ويفترقان بتعلّق التّفسير بظاهر النّص، بينما يختصّ التّأويل بالتّعامل مع النّص خارجا عن ظاهره، ومثاله كما قال الشّريف الجرجانيّ (ت 816 هـ)، قال تعالى:﴿ وَتُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ ﴾ [الرّوم 19] "إن أراد به إخراج الطّير من البيضة كان تفسيرا، وإن أراد به إخراج المؤمن من الكافر، أو العالم من الجاهل كان تأويلا"(2)

وقد يعترض بعض المنكرين على هذا المعنى بحجّة أنّ هذا التعريف تعريف اصطلاحي لجماعة من متأخري العلماء، وليس هو التّأويل الذي ورد في الكتاب والسنّة ، فحمل التأويل الذي جاءت به النصوص على هذا المعنى الاصطلاحي المحدثلا يجوز، وإنما تحمل الألفاظ على ما تعرفه العرب من كلامها، ولم يفهم الصحابة ومن بعدهم من القرون الفاضلة التأويل على هذا الوجه، محتجّين بقول ابن تيمية (ت 728 هـ): "وتسمية هذا تأويلا لم يكن في عرف السّلف، وإنّما سمّى هذا وحده تأويلا طائفة من المتأخّرين الخائضين في الفقه وأصوله والكلام"(3)

---

(1) الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام 66/3

(2) الجرجاني: التّعريفات ص 54.

(3) ابن تيمية: مجموعة الفتاوى 45/4 (2) ــ مجموعة الفتاوى 37/3

فيقال: هذا لا يغيّر من الأمر شيئا، لأنّ التّأويل في النّهاية هو تفسير، فلا إشكال في تسميته تفسيرا أو تأويلا، إذ لا مشاحة في الاصطلاح، المهمّ أن تشرح الآيات شرحا صحيحا، لأنّ التّأويل يستعمل في ثلاثة معان كما قال ابن تيمية، أحدها: وهو اصطلاح كثير من المتأخّرين من المتكلّمين في الفقه وأصوله، أنّ التّأويل هو صرف اللّفظ عن الاحتمال الرّاجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن به، الثّاني: أنّ التّأويل بمعنى التّفسير، وهو الغالب على اصطلاح المفسّرين للقرآن، الثّالث هو الحقيقة التّي يؤول إليها الكلام.

ثانيا: ضوابطه

وضع علماء الأصول جملة من الضّوابط تعصم التّأويل من الخطأ، وهي:

01 ـــ التّأويل يتطرّق إلى الظّاهر لا إلى النّصّ

قال الغزالي(ت 505 هـ): اعلم أنّ اللّفظ إمّا أن يكون نصّا وإمّا أن يكون ظاهرا، والنّص هو الذي لا يحتمل التّأويل، والظّاهر هو الذّي يحتمله.(1) وهذا يعني أنّ التّأويل لا يتطرّق إلى النّص، وقد نقل رحمه اللّه عبارة أخرى تدلّ على هذا المعنى وتضبط المسألة، فقال: قال بعض الأصوليين، كلّ تأويل يرفع النّصّ أو شيئا منه، فهو باطل.(2)

(1) الغزالي: المستصفى في علم الأصول 384/1.
(2) المستصفى 394/1.

02 ــ ترك الظّاهر لا يكون إلاّ بدليل

العدول عن الظّاهر إلى غيره لا يصحّ إلاّ بدليل حتّى يكون الأمر منضبطا، وقد قرّر إمام الحرمين الجويني (ت 478 هــ) هذا الأمر بقوله: والظّاهر ما احتمل أمرين أحدهما أظهر من الآخر، ويؤوّل الظّاهر بالدّليل، ويسمّى الظّاهر بالدّليل.(1)

وقال الفخر الرّازي (ت 606 هــ): صرف اللّفظ عن ظاهره إلى معناه المرجوح لا يجوز إلاّ عند قيام الدّليل القاطع على أنّ ظاهره محال ممتنع.(2)

03 ــ إذا وقع التّأويل دون دليل كان فاسدا

ليكون التّأويل صحيحا يجب أن يستند إلى دليل يشهد الشّرع بصحّته، قال السّبكي (ت 771 هــ) الظّاهر ما دلّ دلالة ظنيّة، والتّأويل حمل الظّاهر على المحتمل المرجوح فإن حُمِل لدليل فصحيح، أو لما يُظنُّ دليلا ففاسد، أو لا شيء فلعب لا تأويل.(3)

بل إنّ الغزالي ذهب إلى أبعد من ذلك حيث قال: التّأويل وإن كان محتملا فقد تجتمع قرائن تدلّ على فساده، وآحاد تلك القرائن لا تدفعه لكن يخرج بمجموعها عن أن يكون منقدحا.(4)

ــ نستنتج من كلامهم أمرور، **الأوّل:** أنّ التّأويل لا يلغي اللّفظ الّذي ورد في النّص والمعنى القطعيّ له، وإنّما يتّجه لتفسير الظّاهر منه. **الثّاني:** التّأويل لا يعتمد على العقل والهوى، إنّما على النّصوص وقواعد الشّريعة سواء في تعيين الظّاهر أوفي تأويله. **الثّالث:** التّأويل عندهم ليس محمودا بإطلاق ففيه المذموم، وهو الذي يكون

(1) جلال الدّين المحلّي: شرح الورقات في أصول الفقه ص 147 ــ 148.

(2) الفخر الرّازي: أساس التّقديس ص 235.

(3) تاج الدّين السّبكي: جمع الجوامع في أصول الفقه ص 54.

(4) الغزالي: المستصفى 389/1.

من غير دليل صحيح، وهذا يعنى أنّ التّأويل محكوم بنصوص الكتاب والسنّة، وليس بالأهواء.

وقد مال ابن تيمية إلى هذا الرّأي، فقد بيّن أنّ التّأويل المذموم هو الذّي يعتمد فيه صاحبه على عقله معطّلا بذلك النّقل فيقع في التّحريف، فقال: وأمّا التّأويل المذموم والباطل ، فهو تأويل أهل التّحريف والبدع الذّين يتأوّلونه على غير تأويله، **ويدّعون صرف اللّفظ عن مدلوله إلى غير مدلوله بغير دليل يوجب ذلك** ويدّعون أنّ في ظاهره من المحذور اللاّزم فيما أثبتوه بالعقل، ويصرفونه إلى معان هي نظير المعاني التّي نفوها عنه، فيكون ما نفوه من جنس ما أثبتوه.[1]

ثالثا: ظواهر النّصوص الموهمة للتّناقض توجب التّأويل

هناك نصوص لو حملناها على ظاهرها يبدو فيها التّناقض، قال تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾[الأنفال 17] فقد نفى اللّه بقوله (فلم تقتلوهم) أن يكون المؤمنون قتلوا المشركين يوم بدر، والظّاهر المشاهد أنّهم قتلوهم فهل قتلوهم أم لم يقتلوهم؟

فإن قلنا: لم يقتلوهم خالفنا الواقع المشاهد والظّاهر المحسوس، لأنّهم قتلوهم بسيوفهم، وإن قلنا قتلوهم خالفنا ظاهر ألفاظ الآية الذي أفاد أنّهم لم يقتلوهم.

وفي قوله تعالى (ما رميت) نفي الرّمي عن الرّسول ﷺ، أمّا قوله (إذ رميت) فأثبت الرّمي له، فهل رمى أم لم يرم؟ فإن قلت إنّه لم يرم خالفت الواقع المشاهد، وهو أنّه أخذ قبضة من تراب ورمى بها في وجوه المشركين، وخالفت ما أثبته اللّه في قوله (إذ رميت) وإن قلت إنّه رمى خالفت ظاهر قوله تعالى (ما رميت) وهنا لا تستطيع أن تفسّر الآية حسب ظواهر الألفاظ فيجب فهمها حسب السّياق المفضي

---

(1) ابن تيمية: مجموع الفتاوى 43/3.

إلى التّفريق بين الرّميتين والقتلتين، وبيان ذلك أنّ الفعل له صورة وحقيقة، أمّا صورته فهي التّي أثبتها اللّه للمؤمنين ورسوله، أي أنّهم هم الذّين اشتبكوا معهم وأعملوا فيهم السّيف، ومن هنا يكونون قد قتلوا المشركين، لكنّ الذّي أوصلهم إليهم وأقدرهم عليهم وأزهق أرواحهم فعلا هو اللّه، والنّبي عليه الصّلاة والسّلام هو الذّي رمى التراب فعلا بيده الشّريفة، لكن الذي أوصلها إليهم وأضرّهم بها هو اللّه.

وهذا ما فهمه ابن جرير الطّبري، وهو من سلف الأمّة وعلمائها، حيث قال: "يقول تعالى فلم تقتلوا المشركين أيها المؤمنون أنتم ولكنّ اللّه قتلهم، وأضاف جلّ ثناؤه قتلهم إلى نفسه ونفاه عن المؤمنين به الذين قاتلوا المشركين، إذ كان جلّ ثناؤه هو مسبب قتلِهم وعن أمره كان قتال المؤمنين إياهم، وكذلك قوله لنبيه: وَما رَمَيْتَ إذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللّهَ رَمى، فأضاف الرّمي إلى نبيّ اللّه ثم نفاه عنه، وأخبر عن نفسه أنّه هو الرّامي، إذ كان جلّ ثناؤه هو الموصل المَرْمِيِّ به إلى الذين رُمُوا من به المشركين، والمسبِّبُ الرّمية لرسوله فِعْلٌ واحد كان من اللّه بتسبيبه وتسديده، ومن رسول الله ﷺ القذف والإرسال، فما تنكرون أن يكون كذلك سائر أفعال الخلق المكتسبة من اللّه الإنشاء والإنجاز بالتّسبيب، ومن الخلق الاكتساب بالقوى".[1]

رابعا: اتّفق العلماء أن الأصل في تفسير اللّفظ الحقيقة لا المجاز

فالأصل في الألفاظ الحقيقة لا المجاز[2] ولا نلجأ للمجاز إلاّ لضرورة الاتّساع أو التّوكيد أو التّشبيه فإن عدمت هذه الأوصاف كانت الحقيقة، قال ابن جنّي

(1) محمّد بن جرير الطّبري: جامع البيان في تأويل القرآن 3/441 ـ 442.

(2) انظر: جلال الدّين السيّوطي: الأشباه والنّظائر في فروع فقه الشّافعيّة ص 86.

(ت 392 هـــ) الحقيقة ما أُقِرَّ في الاستعمال على أصل وضعه في اللّغة والمجاز مـــا كان بضدّ ذلك، وإنّما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة، وهي الاتّساع والتّوكيد والتّشبيه، فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتّة.(1)

مثاله: قوله تعالى: ﴿ وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا ﴾[يوسف 82] فيه المعاني الثّلاثة، أمّا الاتّساع فإنّه استعمل لفظ السّؤال مع ما لا يصحّ في الحقيقة سؤاله، أمّا التّشبيه فلأنّها شبّهت بمن يصحّ سؤاله لّما كان بها ومُؤلِفًا لها، وأمّا التّوكيد فلأنّه في ظاهر اللّفظ إحالة بالسّؤال على من ليس من عادته الإجابة فكأنّهم تضمّنوا لأبيهم عليه السلام أنّه إذا سأل الجمادات والجبال أنبأته بصحّة قولهم، وهذا تنـــاه في تصـــحيح الخبر، أي لو سألتها لأنطقها اللّه بصدقنا، فكيف لو ســـألت مَـــن مِـــن عادتـــه الجواب؟(2)

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: ((كان فزع بالمدينة فاستعار النّبيّ صلى الله عليه وسلم فرسا لنـــا يقال له مندوب، فقال: ما رأينا من فزع، وإن وجدناه لبحرا))(3) قال ابن جنّـــي: "فالمعاني الثّلاثة موجودة فيه، أمّا الاتّساع فلأنّه زاد في أسماء الفرس التّي هي فـــرس وطِرْف وجواد ونحوها البحر، حتّى إنّه إن احتيج إليه في شعر أو سجع أو اتّســـاع استعمل استعمال بقيّة تلك الأسماء لكن لا يفضي إلى ذلـــك إلاّ بقرينـــة تســـقط الشّبهة، أمّا التّشبيه لأنّ جريه يجري في الكثرة مجرى مائه وأمّا التّوكيد فإنّـــه شـــبّه العرض بالجوهر، وهو أثبت في النّفوس منه"(4). وفعلا نلاحظ أنّ النّبيّ قـــد شـــبّه جري الفرس بماء البحر في كثرة ما يختصّ به كلّ منهما، فالفرس كـــثير الجـــري،

(1) ابن جنّي: الخصائص 442/2.

(2) الخصائص 447/2.

(3) البخاري، كتاب: الهبة، باب: من استعار من النّاس الفرس، عن أنس بن مالك رقم 2627.

(4) الخصائص 443/2.

والبحر كثير الماء قال ابن حجر[1] في شرحه للحديث الذي ورد في كتاب الجهاد برقم 2820 وجدناه بحرا أي واسع الجري[2] وقال: في كتاب الهبة تعليقا على الحديث الوارد برقم 2627 قال الأصمعي (ت 216 هـ): يقال للفرس بحر إذا كان واسع الجري، أو لأنّ جريه لا ينفد كما لا ينفذ البحر، ثمّ قال ابن حجر: ويؤيّده ما في رواية سعيد عن قتادة، وكان بعد ذلك لا يجارى.[3]

خامسا: إذا كثر المجاز لحق بالحقيقة فيكون التّأويل واجبا وحمل اللّفظ على ظاهره تحريفا

قال ابن جنّي: المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة[4] أي إذا شاع استعمال الكلمة بالمعنى المجازي في عرف العرب وانتشر ذلك بين عامّتهم فإنّ المجاز يترّل مترلة الحقيقة، وعليه إذا فسّر النّص في هذه الحالة بظاهره يصبح تفسيره على حقيقته تحريفا، وتأويله تفسيرا صحيحا، وهذا يعني أنّ بعض الألفاظ أو الجمل التّي شاع ذكرها على سبيل المجاز تترّل مترلة الحقيقة، لذا يجب أن تفهم متأوَّلةً، فإذا حملت على ظاهرها كانت تحريفا، مثالها: قال عليه الصّلاة والسّلام: ((واعلموا أنّ الجنّة تحت ظلال السّيوف))[5] وجاء جاهمة السّلمي إلى النبي ﷺ فقال: ((يا رسول الله أردت أن أغزو وقد جئت أستشيرك فقال: هل لك من أم؟ قال: نعم، قال فألزمها فإن الجنّة تحت قدميها))[6] وقال: ((فعليكم بسنّتي وسنّة الخلفاء الرّاشدين المهديين

---

(1) الخصائص 443/2.

(2) انظر: فتح الباري 44/6.

(3) فتح الباري 297/5.

(4) الخصائص 447/2.

(5) البخاري، كتاب: الجهاد والسّير، باب: الجنّة تحت بارقة السّيوف عن عبد اللّه بن أبي أوفى، رقم 2818.

(6) النّسائي، كتاب: الجهاد، الرّخصة في التّخلّف لمن له والدة رقم 3104.

عضّوا عليها بالنّواجذ))[1] وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَجۡعَلۡ يَدَكَ مَغۡلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبۡسُطۡهَا كُلَّ ٱلۡبَسۡطِ فَتَقۡعُدَ مَلُومٗا مَّحۡسُورًا ٢٩ ﴾[الإسراء 29] وقال أيضا: ﴿ وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ ﴾[الإسراء 24]

فهل نفهم من ظواهر هذه الألفاظ أنّ الجنّة موجودة تحت ظلال السّيوف أو بريقها؟ أو تحت أقدام الأمّهات؟ وهل نفهم أنّ النّبيّ ﷺ أمرنا أن نعضّ السّنّة بأضراسنا حقيقة؟ وهل يفهم المسلم أنّ للذلّ جناح؟ وأنّ النّبيّ نهاه اللّه عن ربط يديه إلى عنقه؟ كما نهاه عن مدّها؟! طبعا لا نفهم من هذه النّصوص هذه المعاني، إنّما هي تعبيرات مجازيّة نفهم منها أنّ الجهاد في سبيل اللّه وبرّ الأمّ يدخلان صاحبهما الجنّة، وأنّ النّبيّ ﷺ أمر المؤمنين أن يتمسّكوا بسنّته وسنّة الخلفاء الرّاشدين بقوّة، وأنّ اللّه نهى نبيّه عن البخل والإسراف، وأمره ببرّ الوالدين.

سادسا: التّوسّع في التّأويل لإثبات النّصوص ونفي التّشبيه

عند ما وقع إنكار نصوص الصّفات الموهمة للتّشبيه من قبل بعض الفرق ووقع التّشبيه من البعض الآخر، اضطرّ العلماء للشّرح والبيان فاتّسع التّأويل، **ومثال ذلك** قوله عليه الصّلاة والسّلام كما روى الشّيخان عن أنس: ((لا تزال جهنّم تقول: هل من مزيد حتّى يضع ربّ العزّة فيها قدمه، فتقول قط، قط، ويزوي بعضها إلى بعض، ولا يزال في الجنّة فضل حتّى ينشئ اللّه خلقا فيسكنه فضول الجنّة)) قال الإمام الخطّابي (ت 388) ونحن أحرى بأن لا نتقدّم فيما تأخّر عنه من هو أكثر علما وأقدم زمانا وسنّا، ولكنّ الزّمان الذّي نحن فيه قد صار أهله حزبين، منكر لما يروى من هذه الأحاديث رأسا ومكذّب به أصلا، وفي ذلك تكذيب

---

(1) التّرمذيّ: كتاب: العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنّة واجتناب البدعة، عن العرباض بن سارية ، رقم 2676 قال التّرمذيّ حديث حسن صحيح.

للعلماء الذّين رووا هذه الأحاديث، وهم أئمّة الدّين ونقلة السّنن، والواسطة بيننا وبين الرّسول ، والطّائفة الأخرى مسلِّمة للرّواية ذاهبة في تحقيق الظّاهر مذهبا يكاد يفضي إلى القول بالتّشبيه، ونحن نرغب عن الأمرين معا ولا نرضى بواحد منهما مذهبا، فيحقّ علينا أن نطلب لما يرد من هذه الأحاديث، إذا صحّت من طرق النّقل والسّند تأويلا يخَرّج على معاني أصول الدّين ومذاهب العلماء، وذكر القدم هنا يحتمل أن يكون المراد به من قدّمهم اللّه للنّار من أهلها، فيقع بهم استيفاء عدد أهل النّار وكلّ شيء قدّمته فهو قدْم، كما قيل لما هدمته هدْم ولما قبضته قبض، ومن هذا قوله عزّ وجل:﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنَّ لَهُمۡ قَدَمَ صِدۡقٍ عِندَ رَبِّهِمۡۗ قَالَ ٱلۡكَٰفِرُونَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٞ مُّبِينٌ﴾[يونس 02] أي ما قدّموه من الأعمال الصّالحة، وقد رُوي معنى هذا عن الحسن، ويؤيّده قوله في الحديث: ((وأمّا الجنّة فإنّ اللّه ينشئ لها خلقا)) فاتّفق المعنيان أنّ كلّ واحد من الجنّة والنّار تُمَدُّ بزيادة عدد يُستوفى بها عِدّة أهلها فتمتلئ عند ذلك.[1] والذّي يهمّنا في كلامه أنّ التّأويل حصل منهم ولجأوا إليه مضطرّين.

مثال ثاني: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول اللّه ﷺ: ((**إنّ اللّه قال من عادى لي وليّا فقد آذنته بالحرب، وما تقرّب عبدي إليَّ بشيء أحبّ إليّ ممّا افترضته عليه، وما يزال عبدي يتقرّب إليّ بالنّوافل حتّى أحبّه، فإذا أحببته كنت سمعه الذّي يسمع به، وبصره الذّي يبصر به، ويده التّي يبطش بها ورجله التّي يمشي بها، وإن سألني لأعطينّه، ولئن استعاذ بي لأعيذنّه وما تردّدت عن شيء أنا فاعله تردّدي عن نفس المؤمن، يكره الموت، وأنا أكره مَسَاءَتَهُ**))[2] هل نفهم الحديث على ظاهره، فنعتقد أنّ اللّه يحلّ في جسم الإنسان حقيقة؟! هل ننسب

(1) البيهقي: الأسماء والصّفات، باب: ما جاء في إثبات القدم والرّجل ص 329 ـــ 330.

(2) البخاري، كتاب: الرّقائق، باب: التّواضع، عن أبي هريرة، رقم 6502.

التّردّد للّه؟ والتّردّد هو تعارض إرادتين، والتّردّد عن الشّيء هو الرّجوع عنه وإليه ويقع لمن لا يعرف عواقب الأمور، أولمن يشتبه عليه أمر لما فيه من المصالح والمفاسد فيتردّد بين الفعل والتّرك، وهذه المعاني مستحيلة في حقّ اللّه ، لقد نقل ابن حجر تأويل العلماء للحديث من عدّة أوجه، نذكر ما يتحقّق به المطلوب، قال رحمه اللّه: وقد استشكل كيف يكون الباري جلّ وعلا سَمْعَ العبد وبَصَرَه.. إلخ؟ والجواب من أوجه، إلى أن قال: قال الطّوفي (يقصد نجم الدّين الطّوفي الفقيه الحنبلي المتوفّى سنة 716 هـ) اتّفق العلماء ممّن يعتدّ بقوله أنّ هذا مجاز وكناية عن نصرة العبد وتأييده وإعانته، حتّى كأنّه سبحانه يترّل نفسه من عبده مترلة الآلات التّي يستعين بها، ولهذا وقع في رواية: فبي يسمع وبي يبصر وبي يبطش وبي يمشي، قال: والاتّحاديّة زعموا أنّه على حقيقته، وأنّ الحقّ عين العبد، واحتجّوا بمجيء جبريل في صورة دحيّة، قالوا فهو روحاني خلع صورته، وظهر بمظهر البشر قالوا فاللّه أقدر على أن يظهر في صورة الوجود الكلّي أو بعضه، تعالى عمّا يقول الظّالمون علوّا كبيرا، وقال الخطّابي هذه أمثال، والمعنى توفيق اللّه لعبده في الأعمال التّي يباشرها بهذه الأعضاء، وتيسير المحبّة له فيها بأن يحفظ جوارحه عليه، ويعصمه عن مواقعه ما يكره اللّه من الإصغاء إلى اللّهو بسمعه ومن النّظر إلى ما نهى اللّه عنه ببصره، ومن البطش فيما لا يحلّ له بيده، ومن السّعي إلى الباطل برجله.[1]

وقال ابن الجوزي (ت 597 هـ): وجوابا رابعا، وهو أن يكون هذا خطابا لنا بما نعقل، والربّ مترّه عن حقيقته، بل هو من جنس قوله ((من أتاني يمشي أتيته هرولة))[2] فقد أوّل هؤلاء العلماء لفظ التّردّد والألفاظ الأولى للحديث و لم يحملوها على ظاهرها، وهذا هو التّأويل.

---

(1) فتح الباري 418/11.

(2) فتح الباري 420/11.

سابعا: مشروعيّة تأويل النّصوص الموهمة للتّشبيه تأويلا يستند إلى النّصّ ذاته

إذا فسّرت النّصوص حسب معاني الألفاظ الواردة في الآيات والأحاديث مقطوعة عن سياقها فإنّها توهم التّشبيه، بحيث لو أخذ أحدهم قاموسا وأراد ترجمة الآيات ترجمة حرفيّة قد يقع في التّشبيه لذلك يجب تأويلها واستصحاب القرائن التّي جاء بها النّص لتعيين مرادها، وهذه بعض الأمثلة:

المثال الأوّل: عن أبي هريرة ﷺ أنّ رسول اللّه ﷺ قال: ((إنّ اللّه عزّ وجل يقول يوم القيامة: يا ابن آدم مرضت فلم تعدني، قال: يا ربّ كيف أعودك وأنت ربّ العالمين؟! قال: أما علمت أنّ عبدي فلانا مرض فلم تعده، أما علمت أنّك لو عدته لوجدتني عنده يا ابن آدم استطعمتك فلم تطعمني، قال يا رب وكيف أطعمكوأنت رب العالمين، قال أما علمت أنه استطعمتك عبدي فلان فلم تطعمه، أما علمت أنك لوأطعمته لوجدت ذلك عندي))[1] فهل من صفات اللّه المرض؟ وهل يمرض مرضا يليق به؟ تعالى اللّه عن ذلك علوّا كبيرا، وهل إذا عاد المسلم المريض في المتشفى وجد اللّه داخل غرفة المريض؟ وهل من صفاته الجوع؟ فهذا النّص عند الأشاعرة وغيرهم مصروف عن ظاهره ، وقد فسّره ابن تيمية تفسيرا يطابق فهمهم، إلاّ أنّه رفض أن يسمّي فهمه له تأويلا، فقال: وهذا صريح في أنّ اللّه سبحانه لم يمرض و لم يجع، ولكن مرض عبده وجاع عبده، فجعل جوعه جوعه ومرضه مرضه، مفسّرا ذلك بأنّك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي[2] فقد نفى المرض عن اللّه وفسّر الحديث على الوجه الصّحيح وهذا هو المهمّ، والأشاعرة لا

(1) مسلم، كتاب: البرّ والصلّة والآداب، باب: فضل عيادة المريض، عن أبي هريرة، رقم 2569.

(2) مجموعة الفتاوى 3/30 ـ 31.

يتحرّجون في تسمية هذا العمل تفسيرا والعدول عن مصطلح التّأويل، المهمّ أن يفسّر تفسيرا سليما.

المثال الثّاني: قال تعالى:﴿ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍۢ ۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمُنكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ ۚ نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ۗ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾[التّوبة 67].

النّسيان لغة: ضدّ الحفظ[1] ومن معانيه: التّرك على الذّهول والغفلة أو التّرك عمدا ونسي الأمر أهملته ذاكرته و لم يعه[2] فتأتي كلمة النّسيان بمعنى الآفة وذهاب العلم، وتأتي بمعنى التّرك، واستعمالها بالمعنى الأوّل أكثر، ولذا كان هو الظّاهر الرّاجح، أمّا المعنى الثّاني فهو المرجوح.

ويتعيّن في قوله تعالى فنسيهم العدول عن تفسير النّسيان بمعنى الآفة وذهاب العلم إلى معنى التّرك والقرينة الصّارفة: استحالة المعنى الأوّل على اللّه عقلا ونقلا، أمّا عقلا فيستحيل على اللّه أن يتّصف بصفات النّقص من الآفة والعجز، وأمّا نقلا فلأنّ اللّه يقول:﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ [مريم 4] قال الفخر الرّازي في تفسيره للآية: واعلم أنّ هذا الكلام لا يمكن إجراؤه على ظاهره ، لأنّا لو حملناه على النّسيان على الحقيقة لما استحقّوا عليه ذمّا لأنّ النّسيان ليس في وسع البشر، وأيضا فهو في حقّ اللّه محال، فلا بدّ من التّأويل وهو من وجهين: **الأوّل:** معناه أنّهم تركوا أمره حتّى صار بمترلة المنسي، فجازاهم بأن صيّرهم بمترلة المنسي من ثوابه ورحمته. **والثّاني:** النّسيان ضدّ الذّكر فلمّا تركوا ذكر اللّه بالعبادة والثّناء على اللّه، ترك اللّه ذكرهم بالرّحمة والإحسان، وإنّما حسن جعل النّسيان كناية عن ترك

(1) الفيروزآبادي: القاموس المحيط 369/4.

(2) المجمع اللّغوي: المعجم الوسيط 920/2.

الذّكر، لأنّ من نسي شيئا لم يذكره فجعل اسم الملزوم كناية عن اللاّزم[1] وهــذا ينطبق مع تفسير الطّبري حيث قال: تركوا اللّه أن يطيعوه ويتّبعوا أمره، فتــركهم اللّه من توفيقه وهدايته ورحمته[2] وفسّر ابن عبّــاس النّســيان بــالتّرك في قولــه تعــالى: ﴿ فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّىٰ إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ ﴾[الأنعــام 44][3] وقــال الإمــام الشّوكاني (1250 هــ) النّسيان التّرك، لأنّ النّسيان الحقيقي لا يصحّ إطلاقه على اللّه[4] وقال الإمام الآلوسي (1270 هــ) النّسيان هنا مجاز عن التّرك، وهو كناية عن ترك الطّاعة.[5]

فإن قيل إنّ هذا المعنى مفهوم وظاهر من السّياق وليس هذا تأويلا، يقال هــذا تأويل لأنّنا لا نستطيع أن لاّ نصرف اللّفظ عن المعنى الأكثر استعمالا، سواء في لغة العرب أو في كتاب اللّه، ولا نستطيع أن نقول إنّ للّه نسيانا حقيقيا يليق به.

ثامنا: نماذج من تأويلات السّلف وأئمّة التّفسير للنّصوص عمومــا وآيات الصّفات خصوصا

المثال الأوّل : تأويل أمّهات المؤمنين: عن عائشة رضي اللّه عنها قالت، أنّ النّبيّ ﷺ: ((أسرعكنّ لحوقا بي أطولكنّ يدا، قالت: فكنّا إذا اجتمعنا في بيت إحدانا بعد وفاة رسول اللّه ﷺ نمدّ أيدينا في الجدار نتطاول، فلم نزل نفعل ذلك حتّى توفّيــت زينب بنت جحش، وكانت امرأةً قصيرةً و لم تكن أطولنا، فعرفنا حينئذ أنّ النّبيّ ﷺ

(1) الفخر الرّازي مفاتيح الغيب 101/16.

(2) الطّبري: جامع البيان في تأويل القرآن 339/14.

(3) تفسير الطّبري: 357/11.

(4) فتح القدير: 475/2.

(5) روح المعاني 192/6 ــ 193.

إنّما أراد بطول اليد الصّدقة))[1] فلو أخذنا النّص بظاهره لكذّبنا نبيّا عليه الصّلاة والسّلام، لأنّ زينب كانت قصيرة، فلمّا توفّيت رضي اللّه عنها أوّلن كلام الصّادق المصدوق، لأنّهنّ يعلمن يقينا أنّه لا يخطئ في أخباره، كما أنّ العرب عبّرت عن الكرم والإنفاق بطول اليد.

المثال الثّاني: تأويل الصّحابة: عن عبد اللّه بن عمر ﷺ أنّه قال: قال النّبيّ عليه الصّلاة والسّلام يوم الأحزاب: ((لا يصلّينّ أحد العصر إلاّ في بني قريضة))[2] فأدرك بعضهم العصر في الطّريق، فقال بعضهم لا نصلّي حتى نأتيها، وقال بعضهم: بل نصلّى، لم يُردْ منّا ذلك، فذكر ذلك للنّبيّ ﷺ، فلم يعنّف واحدا منهم، قال ابن حجر: قال السّهيلي (581 هـ) وغيره: في هذا الحديث من الفقه أنّه لا يعاب على من أخذ بظاهر حديث أو آية، ولا على من استنبط من النّصّ معنى يخصّه. ثمّ قال أي ابن حجر: وحاصل ما وقع في القصّة أنّ بعض الصّحابة حملوا النّهي على حقيقته، و لم يبالوا بخروج الوقت، ترجيحا للنّهي الثّاني على النّهي الأوّل، وهو ترك تأخير الصّلاة عن وقتها ... والبعض الآخر حملوا النّهي على غير الحقيقة، وأنّه كناية عن الحثّ على الاستعجال والإسراع إلى بني قريضة، وقد استدلّ به الجمهور على عدم تأثيم من اجتهد، لأنّه ﷺ لم يعنّف أحدا من الطّائفتين[3].

المثال الثّالث: تأويل ابن عباس وبعض أئمّة التّابعين: قال تعالى:﴿ **وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ** ﴾[المائدة 64]

(1) الحاكم النيسابوري: المستدرك على الصّحيحين، كتاب: معرفة الصّحابة ﷺ، ذكر زينب بنت جحش عن عائشة رضي اللّه عنهما رقم 6776.

(2) البخاري، كتاب: المغازي، باب: مرجع النّبي من الأحزاب ومخرجه إلى بني قريضة ومحاصرته إيّاهم، عن عبد اللّه بن عمر، رقم 4119.

(3) ابن حجر: فتح الباري 511/7.

قال الطّبري: وقالت اليهود يد اللّه مغلولة، أي إنّ اللّه بخيل علينا ويمنعنا فضله، كالمغلولة يده الذي لا يقدر أن يبسطها بعطاء ولا بذل معروف[1] وقال ابن كثير: قال ابن عبّاس: لا يعنون بذلك أنّ يد اللّه موثوقة، لكن يقولون بخيل أمسك ما عنده، وكذا روي عن عكرمة وقتادة والسّدّي ومجاهد والضّحّاك.[2] قال الفخر الرّازي: غَلُّ اليد وبسطها مجاز مشهور عن البخل والجود ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾[الإسراء 29] والسبب فيه أن اليد آلة لأكثر الأعمال لا سيما لدفع المال ولإنفاقه، فأطلقوا اسم السبب على المسبب وأسندوا الجود والبخل إلى اليد والبنان والكف والأنامل، فقيل للجواد: فياض الكف مبسوط اليد، ويقال للبخيل مقبوض الكف[3] قال الطّبري: وهذا مثلٌ ضربه الله تبارك وتعالى للممتنع من الإنفاق في الحقوق التي أوجبها في أموال ذوي الأموال، فجعله كالمشدودة يده إلى عنقه الذي لا يقدر على الأخذ بها والإعطاء، وإنما معنى الكلام ولا تمسك يا محمد يدك بخلاً عن النفقة في حقوق الله ... ولا تبسطها بالعطية كلّ البسط.[4] وهذا تأويل، فهل يصحّ أن نفهم من هذه الآية أنّ اللّه عزّ و جلّ نهى رسول اللّه ﷺ أن يجعل يده مغلولة إلى عنقه وأن يمدّها؟ أم نفهمها كما فهمها الصّحابة وسائر المفسّرين أنّه نهاه عن البخل والإسراف؟

---

(1) تفسير الطّبري: 451/10.

(2) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم 146/3.

(3) الرّازي: مفاتيح الغيب 35/12 .

(4) تفسير الطّبري: 433/17.

المثال الرّابع: تأويل الإمام أحمد(241 هـ) قوله:﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾[الفجر 22] أنّه جاء ثوابه قال البيهقي وهذا إسناد لا غبار عليه ، نقله عنه ابن كثير في ترجمته للإمام أحمد.(1)

تأويل آخر للإمام أحمد: قال ابن كثير: أجاب الجهميّة حين احتجّوا عليه بقوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾[الأنبياء 02] قال يحتمل أن يكون تتريله إلينا هو المحدث لا الذّكر نفسه هو المحدث.(2)

المثال الخامس: تأويل الإمام البخاري (256 هـ) عن أبي هريرة ﷺ: ((أنّ رجلا أتى النّبيّ ﷺ فبعث إلى نسائه فقلن ما عندنا إلاّ الماء، فقال رسول اللّه ﷺ من يضيف هذا؟ فقال رجل من الأنصار: أنا، فانطلق به إلى امرأته، قال أكرمي ضيف رسول اللّه، فقالت ما عندنا إلاّ قوت الصّبيان، فقال هيّئي طعامك وأصلحي سراجك ونوّمي صبيانك إذا أرادوا العشاء فهيّأت طعامها وأصلحت سراجها ونوّمت صبيانها ثمّ قامت كأنّها تصلح سراجها فأطفأته، وجعلا يريانه كأنّهما يأكلان فباتا طاويين، فلمّا أصبح غدا على رسول اللّه ﷺ، فقال لقد ضحك اللّه اللّيلة أو عجب من فعالكما))(3)وأنزل اللّه:﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [الحشر 09] قال البخاري: معنى الضّحك الرّحمة.(4)

(1) ابن كثير: البداية والنّهاية 386/14.

(2) البداية والنّهاية 14 / 385.

(3)البخاري، كتاب التّفسير، باب: ويؤثرون على أنفسهم، عن أبي هريرة، رقم 4889.

(4) فتح الباري، كتاب: التّفسير 806/08.البيهقي: الأسماء والصّفات باب: ما جاء في الضّحك ص 433.

المثال السّادس: تأويل ابن تيمية لقوله تعالى:﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾[ق 16]وقوله:﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة 83 ــ 85] قال القرطبي (671 هـ) ونحن أقرب إليه منكم بالقدرة والعلم والرؤية، وقال الفقيه المالكي أبو عمر الطَّلَمَنْكي (429 هـ) في قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة 85] أي بالعلم به والقدرة عليه. أمّا ابن تيمية فقد أوّل الآية وردّ على من فسّر القرب بالقدرة والمعيّة دون الذّات فقال: ولا حاجة إلى هذا، فإنّ المراد بقوله ونحن أقرب إليه منكم، أي: بملائكتنا في الآيتين.(1)

تلك هي بعض النّقول التّي تبيّن ثبوت التّأويل لآيات الصّفات عن السّلف والخلف غير أنّ تلك التّأويلات كانت منضبطة بضوابط ولم تكن بطريقة عشوائيّة، حيث تخضع لدلالات اللّسان العربي وقواعد الشّريعة، وتصدر من العلماء المتمكّنين من فهم نصوص الشّريعة وليس من أيّ دارس، ومن أراد التّوسّع في هذه المسائل فعليه الرّجوع إلى تفاسير القرآن وشروح السّنّة.

(1) ابن تيمية: مجموعة الفتاوى 299/5.

خاتمة البحث

نختم هذه الدّراسة ببيان المسلك الذّي ينبغي اتّباعه في التّأويل، وهو مسلك نبّــه عليه علماؤنّا الأجلاّء يضمن التّمسّك بالنّصوص واجتناب الخطأ في الفهم، ومــن أنفس العبارات التّي أفصحت عنه كلمة الحافظ ابن دقيق العيد (702 هــ) حيث قال: نقول في الصّفات المشكلة إنّها حقّ وصدق على المعنى الذّي أراده اللّه، ومن تأوّلها نظرنا، فإن كان تأويله قريبا على مقتضى لسان العرب لم ننكــر عليــه وإن كان بعيدا توقّفنا عنه ورجعنــا إلى التّصــديق مــع التّتريــه.(1)وقــال الإمــام النّووي(676هــ): اعلم أنّ لأهل العلم في أحاديث الصّفات وآيــات الصّــفات قولين، أحدهما: وهو معظم السّلف أو كلّهم أنّه لا يتكلّم في معناها بل يقولــون: يجب علينا أن نؤمن بها ونعتقد لها معنى يليق بجلال اللّه تعالى وعظمته، مع اعتقادنا الجازم أنّ اللّه تعالى ليس كمثله شيء، وأنّه متره عن التّجسيم والانتقال والتّحيّز في جهة، وعن سائر صفات المخلوقات، وهذا القول هو مذهب جماعة من المــتكلّمين واختاره جماعة من محقّقيهم وهو أسلم، والقول الثّاني: هو مذهب معظم المتكلّمين أنّها تتأوّل على ما يليق بها على حسب مواقعها، وإنّما يسوغ تأويلها لمن كان من أهله، بأن يكون عارفا بلسان العرب وقواعد الأصول والفــروع، ذا رياضــة في العلم.(2)

وهنا نلاحظ أنّ كلاّ من السّلف والخلف لم ينكروا مبدأ التّأويل، غير أنّ السّلف في عمومهم لم يخوضوا في تفسيرها وفوّضوا معانيها للّه مع اعتقــادهم أنّ المتبــادر

(1) فتح الباري، كتاب: التّوحيد، باب: ما يذكر في الذّات والنّعوت وأسامي اللّه عزّ وجل 466/13.

(2) صحيح مسلم بشرح النّووي، كتاب: الإيمان، باب: معرفة طريق الرّؤية، حديث رقم 299، ج 19/3.

للأذهان من ظواهر النّصوص غير مراد، وهذا يعدّ تأويلا إجماليا، كما قال ابن كثير في تفسيره لقوله تعالى:﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾[الأعراف54] حيث قال: للنّاس في هــذا المقــام مقالات كثيرة جدّا ليس هذا موضع بسطها، إنّما نسلك في هذا المقــام مســلك السّلف الصّالح مالك (179 هــ) والأوزاعي (157 هــ) والثّوري (161 هــــ) وغيرهم من أئمّة المسلمين قديما وحديثا، وهو إمرارها كما جاءت، من غير تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل، والظّاهر المتبادر إلى أذهان المشبّهين منفي عن اللّه تعالى، فإنّ اللّــــه لا يشـــبهه شـــيء: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشّورى11] بل الأمر كما قال الأئمّة، منهم: نُعيم بن حماد الخزاعي (ت 228 هــ) شيخ البخاري، قال: من شبّه الله بخلقه كفر، ومن جحد ما وصف الله بــه نفسه فقد كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه، فمن أثبــت لله تعالى ما وردت به الآيات الصريحة والأخبار الصحيحة على الوجه الــذي يليــق بجلال الله، ونفى عن الله تعالى النقائص فقد سلك سبيل الهدى[1] أمّا جمهور الخلف فقد اضطرّوا لتفسيرها لتفشّي التّشبيه من جهة، وإنكار أحاديث الصّفات من جهة أخرى، فكان تأويلهم تفصيليا.

(1) تفسير ابن كثير 426/3 ــ 427.

المراجع

ــ أساس التّقديس: فخر الدّين الرّازي، تحقيق أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليّات الأزهريّة بالقاهرة، طبعة 1406 هـ / 1986 م.

ــ الإحكام في أصول الأحكام علي بن محمّد الآمدي، دار الصّميعي، الرّياض، السّعوديّة، الطّبعة الأولى، 1424 هـ/2003 م.

ــ الأشباه والنّظائر في قواعد فروع فقه الشّافعيّة: جلال الدّين السيّوطي، اعتنى به خالد عبد الفتّاح شبل أبو سليمان، مؤسّسة الكتب الثّقافيّة بيروت، لبنان، الطّبعة الثّالثة 1419 هـ / 1999 م.

ــ الأعلام: خير الدّين الزّركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطّبعة الخامسة عشرة 2002 م.

ــ البداية والنّهاية: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق عبد اللّه بن عبد المحسن التركي بالتّعاون مع مركز البحوث والدّراسات العربيّة والإسلاميّة لدار هجر، جيزة، مصر، الطّبعة الأولى 1419 هـ / 1998 م.

ــ التّعريفات: على بن محمّد الجرجاني، اعتنى به محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة بيروت، لبنان، الطّبع الأولى 1421 هـ/2000 م.

ــ التّفسير الكبير (مفاتيح الغيب): فخر الدّين الرّازي، دار الكتب العلميّة بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى 1411 هـ / 1990 م.

ــ الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمّد علي النّجّار، دار الكتب المصريّة، المكتبة العلميّة (د ت).

ـ الفرق بين الفرق: عبد القاهر البغدادي، المكتبة العصريّة، بيروت صيدا 1416 هـ / 1995 م ـ الملل والنّحل: محمّد عبد الكريم الشّهرستاني، اعتنى به صدقي جميل العطّار، دار الفكر، بيروت لبنان، الطّبعة الثّانية، 1422 هـ / 2002م.

ـ القاموس المحيط: الفيروزآبادي، ترتيب الطّاهر أحمد الزّاوي، الدّار العربيّة للكتاب، طرابلس، ليبيا الطّبعة الثّالثة 1980 م.

ـ المجتبى من السّنن: أحمد بن شعيب النّسائي، تحقيق عبد الفتّاح أبو غدّة، مكتبة المطبوعات الإسلاميّة، حلب، سوريا، الطّبعة الثّانية 1406 هـ / 1986 م.

ـ المستدرك على الصّحيحين: محمّد بن عبد اللّه الحاكم النيسابوري، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى 1411 هـ / 1990 م.

ـ المستصفى في علم الأصول: أبو حامد الغزالي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان (د ت).

ـ المعجم الوسيط: إبراهيم مصطفى، حامد عبد القادر، أحمد حسن الزيّات، محمّد علي النجّار المكتبة الإسلاميّة، اسطنبول، تركيا 1392 هـ / 1972 م.

ـ المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار: تقيّ الدّين أحمد بن علي المقريزي، تحقيق محمّد زينهم ومديحة الشّرقاوي، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطّبعة الأولى 1997 م.

ـ تحفة المريد على جوهرة التّوحيد: إبراهيم البيجوري طبعة الإدارة المركزيّة للمعاهد الأزهريّة 1409 هـ/1989 م.

ــ تفسير القرآن العظيم: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق سامي بــن محمّد سلامة، دار طيبة للنّشر والتّوزيع، الطّبعة الثّانية، 1420 هــ / 1999 م.

ــ جامع البيان في تأويل القرآن: محمّد بن جرير الطّبري، تحقيق أحمد شــاكر، مؤسّسة الرّسالة بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى 1420 هــ / 2000 م.

ــ جمع الجوامع في أصول الفقه: تاج الدّين السّبكي، اعتنى به عبد المنعم خليــل إبراهيم، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان،الطّبعة الثّانية، 1424 هــ/2002 م.

ــ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني: شهاب الدّين الآلوســي، دار الفكر، بيروت لبنان 1414 هــ / 1994 م.

ــ سنن التّرمذي: محمّد بن عيسى الترمذي، اعتنى به: أبو عبيدة مشــهور بــن حسن آل سلمان مكتبة المعارف للنّشر والتّوزيع، الرّياض، الطّبعــة الأولى 1417 هــ.

ــ سير أعلام النّبلاء: شمس الدّين الذّهبي، مؤسّسة الرّسالة، بــيروت، لبنــان، الطّبعة الثّانية 1402 هــ / 1982 م.

ــ شرح الورقات في أصول الفقه: جلال الدّين المحلّي، تحقيق حسام الدّين بــن موسى عفانة، كلّيّة الدّعوة وأصول الدّين، جامعة القدس، الطّبعــة الأولى 1420 هــ / 1999م.

ــ صحيح مسلم بشرح النّووي: محي الدّين النّووي، المطبعة المصريّة بــالأزهر، مصر، الطّبعة الأولى 1347 هــ / 1929 م.

ــ فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر العســقلاني، دار السّلام بالرّياض ودار الفيحاء بدمشق، الطّبعة الأولى 1418 هــ / 1997 م.

ــ فتح القدير الجامع بين فنّي الرّواية والدّراية من علم التّفسير: محمّد بن علــي الشّوكاني، اعتنى به يوسف الغوث، دار المعرفة، بيروت، لبنــان، الطّبعــة الثّالثــة 1417 هــ / 1997 م.

ــ كتاب الأسماء والصّفات: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، علّق عليه محمّد زاهد الكوثري المكتبة الأزهريّة للتّراث، الطّبعة الأولى 1419 هــ / 1999 م.

ــ لسان العرب: محمّد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت، لبنان، الطّبعــة الأولى 1997 م.

ــ مجموع الفتاوى: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، اعتنى به عامر الجزّار وأنــور الباز، دار الوفاء ودار ابن حزم، المنصورة، مصر الطّبعة الثّانيــة، 1422 هــــ / 2001 م.

ــ مسند الإمام أحمد بن حنبل: تحقيق مجموعة من العلمــاء، المشــرف العــام الدّكتور عبد اللّه بن عبد المحسن التّركي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، الطّبعــة الثّانية، 1420 هــ / 1999 م.

ــ مقالات الإسلاميين: أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق محمّد محي الدّين عبد الحميد الطّبعة الثّانية 1405 هــ / 1985 م.

ــ منهج الأشاعرة في العقيدة: سفر بن عبد الرّحمن الحوالي، نشر مركز الصّديق العلمي، توزيع طبعة دار القدس بالجمهوريّة اليمنيّة، الطّبعة الثّانيــة 1421 هـــــ /2000 م.

كاتب المقال: الدّكتور عبد الغني عكّاك

أستاذ العقيدة الإسلاميّة وعلم الكلام جامعة الجزائر(1) كلّيّة العلوم الإسلاميّة بالخرّوبة.